TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/CN.2/L.7
29 Julay 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

اللجنة الدائمة المعنية بتخفيف الفقر

الدورة الثانية

جنيف، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤

البند ٦ من جدول الأعمال

المساهمة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

مشروع مقدم من الرئيس

تقترح اللجنة الدائمة المعنية بتخفيف الفقر، وفقا لولايتها واقترانا بتخفيف الفقر واستئصاله الذي يشكل أحد القضايا الجوهرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، توصيات موجهة الى الترابط القائم بين التجارة الدولية والتنمية وتخفيف الفقر إسهاما منها في مؤتمر القمة العالمي.

وتوصي اللجنة الدائمة بإدراج الإضافات التالية في النص المستكمل لمشروع إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (A/CONF.166/PC/L.13):

توصية مؤسسية

تطلب اللجنة الدائمة أن يدرج في الفقرة ٣ من مشروع برنامج العمل، بعد النقطة '٤'، ذكر للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي اجتمع خلال الفترة من ٨ الى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، وأن تدرج في الفقرة ١٢ قبل كلمتي "التزام كارتاخينا" عبارة "شراكة جديدة من أجل التنمية".

القضايا الموضوعية والتوصيات

بالاشارة الى الفقرة ١٨ من "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كارتاخينا"، تطلب اللجنة الدائمة المعنية بتخفيف الفقر إدراج المجموعات الخمس من القضايا والتوصيات المعتمدة أدناه في الجزء الثاني: "تخفيف شدة انتشار الفقر والقضاء عليه"، الفقرات ٣١-٨٥ من وثيقة الجمعية العامة A/CONF.166/PC/L.13 المعنونة "نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: مشروع إعلان ومشروع برنامج عمل".

١- إن إزدياد المشاركة في التجارة الدولية من شأنه أن يوفر حافزا رئيسيا لكل من النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر. وفي هذا الصدد تمثل اتفاقات جولة أوروغواي خطوة الى الأمام إذ تنص على وجود قواعد متعددة الأطراف للبيئة التجارية تكون واضحة وعادلة وشفافة يمكن التنبؤ بها. وإذا نفذت هذه الاتفاقات بأمانة نصا وروحا، فإنها يمكن أن توفر فرصا تصديرية للبلدان النامية. ويمكن أن تشكل الفرص التجارية الموسعة أداة هامة لتقليل الفقر على أساس مستدام ودائم في البلدان النامية شريطة أن تصاحبها أنماط نمو مواتية للعمالة.

ينبغي للسياسات الرامية الى تمكين البلدان النامية من الاستفادة من الفرص التجارية الدولية الموسعة أن تجمع بين هياكل اقتصادية كلية سليمة وبين اتخاذ اجراءات حكومية مناسبة. إن النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يكون متفتحا وشفافا وداعما يمكن التنبؤ به هو شرط أساسي لتحقيق التقدم المحلي في مجال تخفيف الفقر. وعلى البلدان المتقدمة مسؤولية رئيسية، في سياق الترابط المتنامي، لخلق ودعم بيئة اقتصادية عالمية مواتية للتنمية المتسارعة والمستدامة في البلدان النامية. وينبغي استكمال ذلك بتحسين فرص الوصول الى الأسواق وتعزيز نقل التكنولوجيا.

٢- ربما تواجه بعض البلدان مشاكل خطيرة ناجمة عن اتفاقات جولة أوروغواي وهي تحاول تكييف هياكلها الاقتصادية للظروف الجديدة. إن تآكل الهوامش في نظام الأفضليات المعمم وارتفاع أسعار الواردات الغذائية نتيجة الضوابط الجديدة في ميدان الإعانات يمثلان مشاكل كبيرة للتكيف بالنسبة لعدد من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا. غير أن بعض جوانب القلق هذه تناولتها مقررات مراكش بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وعلى التدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نموا.

إن تحسين مخطط نظام الأفضليات المعمم، بهدف إعطاء توجه موات للعمالة من حيث منح أفضليات للمنتجات كثيفة العمالة فضلا عن مواصلة التقدم في فتح أسواق البلدان المتقدمة هما أمران مستصوبان إن كان يراد من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، أن تجني الفوائد الكاملة من البيئة

التجارية الجديدة. إن التحرير التجاري المتزايد في البلدان المتقدمة يمكن أن يكون مفيدا بصفة خاصة إذا حث على التنويع الرأسي في البلدان النامية في تجهيز المنتجات من الصادرات الأولية.

٣- ويمكن تخفيف الفقر من خلال توليد العمالة بزيادة مشاركة شركات التصنيع الصغيرة الحجم وصغار الملاك الزراعيين في التجارة الدولية. وتتميز هذه الأنشطة جزئيا بعمليات ربط خلفي كبيرة، مثل ترتيبات التعاقد من الباطن، تشكل مصادر أساسية لعمل الفقراء.

للحكومات دور هام تمارسه وذلك بخلق الإطار الاقتصادي الكلي اللازم وتوفير بيئة مواتية تساند المشاركة الاقتصادية من جانب الفقراء، وتعزز جهود بناء القدرات، وتوفر بنية أساسية كافية وتحسن من رأس المال البشري. وينبغي إصلاح نظم التجارة التي تضر بالصادرات. وينبغي للحكومات أيضا، فيما يتعلق بالشركات الصغيرة الحجم، أن تدعم البحث والتطوير، والتدريب ومراقبة النوعية، والاتصالات مع المشترين الأجانب المحتملين وتعزيز الشبكات الدولية فيما بين الشركات تشجيعا لتبادل الخبرات والتعلم الجانبي. وفيما يتعلق بصغار الملاك، ينبغي للحكومات أن تكفل فرص الحصول على المدخلات الأساسية ومراقبة نوعية الصادرات المصنفة. إن التعاون الدولي أمر لازم لتدعيم فرص وصول هذه الشركات الصغيرة جدا الى الأسواق.

٤- ويشكل عبء الديون وخدمتها أحد العقبات الرئيسية أمام النمو المتسارع واستئصال الفقر. وبالرغم من جهود التكيف المؤلمة في أغلب الأحيان ورغم بعض التصاعد الأخير في تدفقات الموارد، تطلب البلدان النامية موارد مالية خارجية كبيرة. وبالنظر الى شروط الميزانيات الصارمة السائدة نتيجة عبء الديون المتراكمة، تحتاج البلدان النامية الى مساعدة خارجية لتنمية إمكاناتها التصديرية. إن المساعدة الإنمائية الرسمية هامة لتنمية الموارد البشرية والجوانب الأخرى للتنمية التي تيسر من مشاركة الفقراء في التجارة الدولية.

يمكن الأخذ بنهج عملي ومبتكر من جانب المانحين لمساعدة البلدان النامية على تنمية إمكاناتها التصديرية في ظل المديونية الخارجية العالية، وذلك بالنظر في تخفيف عبء الدين باستخدام مخططات تحويل الدين من أجل تعبئة الموارد المحلية. وفي ظل النهج المقترح، يمكن الاستفادة من نسبة معينة من الأموال المناظرة في دعم الشركات الصغيرة الحجم وصغار الملاك المشاركين في الانتاج من أجل التصدير. ومن شأن تحسين الحوار بين البلدان المانحة والمتلقية أن يساعد على ضمان الأخذ باستراتيجيات أكثر كفاءة وفعالية تعزيزا وتحقيقا للأهداف المتفق عليها، بما فيها تلبية أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المعترف بها دوليا.

٥- ويعتمد النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر على سياسات محلية مناسبة وتوافر وأحوال مواتية في الاقتصاد العالمي. وكان التكيف وما زال لازما للانتعاش من الصدمات الخارجية المنشأ، فضلا عن التكيف المستمر للأنماط المتغيرة في الطلب العالمي والقدرة على المنافسة، والتغيير التكنولوجي والتجارة. وفي أعقاب أزمة الديون في الثمانينات، ترتبت تكاليف اجتماعية كبيرة على برامج التكيف الهيكلي التي أخذت بها كثير من البلدان النامية. وفي ضوء الخبرة العامة حتى الآن، هناك توافق متزايد في الرأي بشأن ضرورة أن تتسم برامج التكيف الهيكلي بالمرونة وأن تتضمن تدابير تخفف من التكاليف الاجتماعية الضارة، وبشأن الحاجة الى موارد مناظرة لنجاح هذه التدابير.

ينبغي أن تتمايز برامج التكيف الهيكلي وفقا لظروف كل بلد. وينبغي أن تراعي الأدوات التي تشكل جزءا من برامج التكيف الهيكلي المكونات الأساسية لمكافحة الفقر وأن تسعى جهدها الى تخفيف المضاعفات السلبية على الفقراء. وينبغي أن يكون الغرض النهائي للتكيف هو مهاجمة الأسباب الهيكلية الأساسية للفقر. وينبغي أن يصاحب برامج التكيف دعم خارجي مناسب.

- - - - -